

التجربة القطرية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة - رؤية 2030 -

Country Experience for Sustainable Economic and Social Development - Vision 2030

مصطفى يونسى¹ * ، عطا الله بن مسعود² النعاس صديقي³

¹ أستاذ محاضر (أ)، مخبر MQEMADD، جامعة الجلفة (الجزائر)

² أستاذ محاضر (أ) جامعة الجلفة (الجزائر)

³ أستاذ محاضر (أ) جامعة الجلفة (الجزائر)

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في بدولة قطر، وذلك من خلال تركيزنا على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن خلل دراستنا توصلنا إلى أن دولة قطر قامت ببذل العديد من الجهود مع توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية ، المالية والبشرية لتحقيق الرقي والتقدم

الكلمات المفتاح : التنمية الاقتصادية المستدامة، التنمية الاجتماعية المستدامة، التنمية المستدامة، قطر

تصنيف JEL : A10 ؛ Q10.

Abstract:

The study aims at highlighting the reality of sustainable economic and social development in Qatar by focusing on three social and economic indicators. Through our study, we reached the conclusion that the State of Qatar has made many efforts with all the financial, To achieve sustainable development

Keywords: : Sustainable economic development, Sustainable social development, sustainable development, Qatar

Jel Classification Codes : A10 ; Q10.

I- تمهيد :

لم يعد التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحديثة يحظى للتطور التلقائي أو يترك للظروف المتغيرة، وإنما أصبح يعتمد على رسم الأهداف مسبقاً من خلال رؤية واضحة مع التخطيط السليم لذلك.

فالقيادات السياسية الرشيدة تعتمد إلى وضع رؤية بعيدة الأمد، تعكس الصورة التي ترغب أن يكون عليها مجتمعها حرصاً منها على مصلحة أجيالها حاضراً ومستقبلاً، وهو الهدف الأساسي للتنمية المستدامة، هذا المفهوم الذي لقي إهتماماً واسعاً من قبل الدول والذي يركز على ثلاثة أبعاد رئيسية (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) ودول الوطن العربي كغيرها من الدول تسعى لتحقيق الرفاهية لأجيالها دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

وباعتبار دولة قطر أحد نماذج الدول العربية الرائدة في تبنى مخطط للتنمية المستدامة (2004-2030) فقد تم دراسة هذا النموذج من خلال جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن قطر تعتمد أساساً في تطورها على استغلال النفط والغاز وباعتبار هذا المصدر الطاقوي سينضب أدركت قيادة دولة قطر أن تحقيق النجاح الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل سيعتمد أكثر على التخطيط والتنفيذ السليم لسياسة اقتصادية واجتماعية شاملة في إطار التنمية المستدامة.

أ- إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق نطرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل رؤية قطر (2030) في سعيها لتحقيق تنمية مستدامة؟

وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية تتلخص فيما يلي:

- ما مفهوم التنمية المستدامة وما هي أبعادها؟
- ما هي مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية المستدامة في دولة قطر؟
- ما هي مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر؟

ب- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبرازها أنها تدرس موضوع هام من مواضيع الإقتصاد الكلي والذي يحظى باهتمام العديد من الباحثين الأكاديميين بصفة خاصة، ومختلف الدول بصفة عامة، حيث أن التنمية المستدامة أصبحت الشغل الشاغل للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وباعتبار النموذج القطري يعد من بين نماذج الدول الناجحة في مجال تحقيق تنمية مستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فهو جدير بالدراسة.

ج- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز جهود قطر في سعيها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وذلك من خلال تحليل واقع لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، وكذا رؤيتها وإستراتيجيتها لتحقيق التنمية المستدامة في تلك المجالات وذلك في الفترة ما بين 2004 وحتى 2030.

د- محاور الدراسة:

بناءً على ما سبق تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين هما:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.
- المحور الثاني: التجربة القطرية في تحقيق التنمية المستدامة.

1.I - الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:**1.1.I - مفهوم التنمية المستدامة:**

لقد تعرض العديد من الكتاب والباحثين إلى تعريف التنمية المستدامة كل حسب وجهة نظره لما لهذا الموضوع من أهمية تشمل مجالات عديدة تشمل المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وغيرها، لذلك نرى اختلاف التعريفات الواردة من مختلف الكتاب والباحثين في هذا المجال حيث تعرف التنمية المستدامة وفقا لأربعة مجالات تتلخص فيما يلي:

- اقتصاديا تعرف التنمية المستدامة اقتصاديا بالنسبة للدول المتقدمة بأنها تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، أما بالنسبة للدول النامية فتعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف.¹
- اجتماعيا: السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية.²
- بيئيا: حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها وخاصة الأرض والماء لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء وكذلك حماية البيئة من التلوث عن النشاطات عن النشاطات الاقتصادية المختلفة.
- تكنولوجيا: التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرّة لبيئة والمحيط في الصناعة وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.³

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، وأن لا تكون لها تأثير جانبي عليها، وفي جوهرها تركز على النقاط التالية:

✓ التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد.

✓ السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على تلبية حاجات الأفراد وتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية.

✓ المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن ال، شطة الاقتصادية والاجتماعية على البيئة واستخدام التقنيات اللازمة لذلك.

2.1. I - أبعاد التنمية المستدامة:

كما ذكرنا في التعريفات السابقة للتنمية المستدامة أبعادا اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية، حيث تتداخل هذه الأبعاد لتشكل منظومة، كل فرع أو نظام جزئي مترابط مع فروع أنظمة جزئية أخرى لتكون هذه الأخيرة مخرجات التنمية المستدامة والتي تنعكس أبعادها على الجيل الحالي والأجيال القادمة.

أ - البعد الاقتصادي: تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المنافع الاقتصادية من تحقيق للعدالة الاقتصادية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، أما فيما يخص العدالة الاقتصادية فتعني تكافؤ الفرص بين الأغنياء والفقراء في التعليم والخدمات الاجتماعية والصحة والتوزيع العادل للموارد وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق، وأما فيما يخص إيقاف تبديد الموارد الطبيعية فيتطلب تغيير أنماط الاستهلاك التي تعمل على تقليل تبديد الطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم الإضرار بالبيئة وعدم تصدير الضغوطات البيئية إلى البلدان النامية.⁴

ب - البعد الاجتماعي: يعتبر العدل الاجتماعي أساس الاستدامة وحتى تبقى هذه التنمية مستمرة يجب أن تراعى جميع شرائح المجتمع، وجوهر هذا البعد التخفيف من حدة الفقر للفئات المستضعفة، ولا يكفي الاعتماد على البعد الاقتصادي بل يجب إشراك المجتمع وإعطائه الأهمية في السياسات العامة للدولة والحق في إبداء رأيه عن طريق العمل الجماعي التضامني الاجتماعي، وبذلك تصبح المشاركة الجماهيرية من الفعل النافع والإسهام الإيجابي في تحقيق التنمية المتواصلة، كما يتضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ضبط السلوك الاستهلاكي للمجتمع والأفراد، وقبول حدود رشيدة تبعد عن حد الإسراف.⁵

ج- البعد البيئي: تعد البيئة المحيط الذي نعيش فيه وتعيش فيه جميع الكائنات الحية، ولذلك وجب المحافظة على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يتم ذلك إلا إذا باتخاذ الإنسان موقفا إيجابيا تجاه الطبيعة، من حيث الاستغلال الأمثل والرشيد لمواردها والمحافظة عليها من الإهدار والإستنزاف وعدم تلويثها وصيانتها والمحافظة على تجددتها واستدامتها للأجيال القادمة.

ويدخل ضمن البعد البيئي كل من النظم الإيكولوجية، استخدام الطاقة، التنوع البيولوجي والتربية البيئية.⁶

د- البعد التكنولوجي: أصبح التغيير في طريقة التفكير حول التنمية أمرا ضروريا بالنظر إلى التحديات التي واجهت التنمية عبر مختلف تطور الفكر التنموي، وتعد التكنولوجيا من أهم الحلول للمشاكل التي تعترض التنمية، إذ أن واقع الثورة التكنولوجية قد أحدث تكثيفا مذهبيا في القوة الإنتاجية، والذي أحدث بدوره تكثيفا في القوة المدمرة المتاحة كتدمير الغابات أو تدمير طبقة الأوزون، أما إذا استخدمت التكنولوجيا بشكل إيجابي فإنه سوف يسهم في تطور الصناعة واستدامتها لأن العلم والتقانة ثروة لا تنضب.⁷

I.2- العنوان الفرعي الثاني :

أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي الثاني بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي بنفس التنسيق السابق (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي بنفس التنسيق السابق (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي بنفس التنسيق السابق (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي بنفس التنسيق السابق (الخط، المقاس، البعد بين السطور)، أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي بنفس التنسيق السابق (الخط، المقاس، البعد بين السطور).

II - التجربة القطرية في تحقيق التنمية المستدامة :

II.1- الجهود العربية لتحقيق التنمية المستدامة:

قامت الدول العربية بالعديد من الجهود لتحقيق التنمية المستدامة في دولها، لاسيما في المجالات التي تخص الجوانب الاجتماعية ولعل أبرز تلك الخطوات ما يلي:⁸

- اتفاق مجلس جامعة الدول العربية في دورته عام 2001 و2002 باعتماد مبادرة التنمية المستدامة للدول العربية بالتنسيق مع المنظمات الدولية.
- العمل على إنشاء بنك عربي للمعلومات لتعزيز تطبيق الدول العربية للتنمية المستدامة.
- انعقاد أكثر من مؤتمر عربي لوزراء البيئة والتنمية لتنسيق الجهود العربية في مجال التنمية المستدامة الشاملة.
- تأسيس المنتدى العربي للتنمية المستدامة عام 2006 لمراقبة مسيرة التنمية المستدامة العربية وتقييمها.
- انعقاد المؤتمر الاقتصادي العربي الأول في الكويت جانفي 2009 وصدور قرارات القمة العربية التي تعزز سبل تحقيق تكامل وتنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية عربية، ثم تلاه مؤتمر الدوحة في مارس في نفس العام والذي أكد تصميم الدول العربية النهوض بالتنمية المستدامة في شتى المجالات.

II.2- جهود قطر لتحقيق التنمية المستدامة

لقد اهتمت قطر منذ استقلالها عام 1971 بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال إنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية الهادفة إلى تحقيق الاستدامة في شتى المجالات، حيث أنشئت اللجنة الدائمة لحماية البيئة عام 1981، ثم المجلس الأعلى للبيئة والحميات الطبيعية عام 2000، ثم وزارة البيئة، كما شاركت دولة قطر في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وكان أهمها في جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا عام 2004.

من هنا يظهر اهتمام دولة قطر بتحقيق كافة أبعاد التنمية المستدامة واستجابة لتوصية قادة العرب في مؤتمر القمة العربية عام 2005 بضرورة تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية والتي تم إعدادها من قبل لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتي يمكن حصرها في الأبعاد التالية:⁹

- حفظ السلام والأمن دوليا: حيث استهدفت دولة قطر في تعزيز السلام والأمن على كافة الأصعدة الخليجية والعربية والإسلامية والدولية، وأضحت الدوحة عاصمة المؤتمرات العالمية.

- الإطار المؤسسي قانونيا وتنفيذيا ودوليا: وذلك بإصدار الدستور الدائم وإنشاء العديد من المجالس المتخصصة وتصديق الدولة على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية.

- الحد من الفقر: وذلك بدعم الأسر ذات الدخل المحدود داخليا وتقديم المساعدات للدول الفقيرة من خلال صندوق الجنوب ودعم الجمعيات الخيرية القطرية.

- الاهتمام بالسكان والصحة: حيث قامت دولة قطر بإنشاء اللجنة الدائمة للسكان لبلورة السياسة السكانية، إضافة إلى برامج الطفولة والأمومة والصحة وحماية البيئة من التلوث.

- الاهتمام بالتعليم والتوعية والبحث العلمي ونقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها.

- حسن إدارة الموارد الطبيعية: من خلا تعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه والبحوث الزراعية، وحماية التنوع البيئي.

- تنظيم الإنتاج والاستهلاك: بتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين للسكان.

- تجنب الآثار السلبية للعولمة والتجارة الحرة: وذلك بدعم دولة قطر إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية والمساعدة على نفاذ السلع العربية إلى الدول الصناعية الكبرى، ومساعدة الدول العربية على سرعة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد نص الدستور القطري على أن الثروات الطبيعية ملك الدولة، وواجبها أن تحافظ عليها وتحسن استغلالها، بالإضافة إلى حماية البيئة وتوازنها الطبيعي لضمان تحقيق تنمية مستدامة لكل الأجيال.

ولما كانت خدمة المجتمع القطري من أهم مقومات تحقيق التنمية المستدامة ودعائمها فقد خطت دولة قطر خطوات هامة وواضحة نحو تأسيس نظام اجتماعي وسياسي يضع نصب عينه خصائص المجتمع القطري وضرورة الاندماج في المجتمع الدولي، ولعل أهم إنجازات دولة قطر في مجال بعث التنمية المستدامة ما يلي:

■ تأسيس مجلس الشورى عام 1972م.

■ إنشاء المجلس البلدي بالانتخاب عام 1999م.

■ إعلان الدستور الدائم لدولة قطر في مايو عام 2003م الذي صادق عليه أمير قطر.

■ إنشاء العديد من المؤسسات التي تهدف إلى إشراك فئات المجتمع في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ومنها: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، مجلس التخطيط، المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية، المجلس الأعلى للتعليم، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وغيرها مما يفسح المجال أما المواطنين للمشاركة الفعالة جنبا إلى جنب الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة لدولة قطر.

أما إنجازات قطر من الناحية الاقتصادية في شتى المجالات فإنها تسعى لتحقيق أهداف بعيدة المدى من تنويع مصادر الدخل الوطني مع توفير سمة الاستدامة للتنمية الاقتصادية، وتقوم هذه الإنجازات على ثلاثة محاور تتمثل في:

■ الاستغلال الأمثل للبتروول والغاز الطبيعي، والتوسع في الصناعات القائمة عليهما.

- تطوير اقتصاد المعرفة وتكوين رأس مال بشري قادر على استخدام أحدث أنواع تكنولوجيا العلوم.
- التمويل المستمر من عائدات البترول والغاز من اجل تحقيق التنمية المستدامة.¹⁰

II. 3- إستراتيجية قطر لتحقيق التنمية المستدامة حتى عام 2030:

يشير معهد الدوحة للدراسات العليا إلى تطور برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر وذلك من خلال إبرام اتفاقيات شراكة مع دول أخرى وتعزيز البرامج الائتمانية، حيث أن دولة قطر هي من دول الجنوب النامية ذات الدخل المرتفع وليست من الدول الصناعية المتقدمة، حيث أنها يمكن أن تستفيد من الشراكة في تحقيق التنمية المستدامة في مجال الابتكارات وتطوير الهياكل، وعموما فإن رؤية قطر للتنمية المستدامة حتى عام 2030 من خلال برامج التخطيط التنموية تلتخص في العناصر التالية:¹¹

II. 1.3- التنمية البشرية: تهدف الرؤية إلى تمكين الشعب القطري من التفاعل مع النظام العالمي الجديد بسلح العلم والمعرفة، من خلال بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العصرية العالمية وينمي القدرة على الإبداع والابتكار، مع التركيز على احترام قيم المجتمع القطري العربي المسلم وتراثه، إضافة إلى تحسين الظروف الصحية والاجتماعية وتنظيم علاقة الثنائية السكانية لدولة قطر.

II. 1.3- التنمية الاجتماعية: وتهدف إلى بناء إلى بناء إنسان قطري متماسك اجتماعيا من خلال أسرة قوية تراعي أبناءها ملتزمة قيم دينها الإسلامي الحنيف، وتحظى بالدعم والحماية الاجتماعية على أن يكون للمرأة دور فعال في كافة المجالات.

II. 3.3- التنمية الاقتصادية: وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للثروة الطبيعية المتمثلة في البترول والغاز، والموازنة بين الإنتاج والاحتياطي لضمان استفادة الأجيال المقبلة من هذه الثروة، إضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي كبير وبناء بيئة اقتصادية مرنة قادرة على مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية.

II. 4.3- التنمية البشرية: تهدف إلى حماية البيئة من خلال تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة إضافة إلى التعامل الفعال مع القضايا البيئية العالمية من خلال غرس القيم البيئية في سكان قطر، وبناء مؤسسات بيئية قطرية على أسس علمية متطورة.

وعموما تكمن أهمية إستراتيجية التنمية المستدامة في قطر في كونها تحقق العديد من الكاسبة أهمها ما يلي:¹²

- توفر رؤية قطر الوطنية قاعدة لصياغة إستراتيجية قطرية وطنية واضحة المعالم تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة في كافة المجالات.
- تساعد الرؤية على تطوير الأهداف التنموية وترتيبها وفقا لأولويات المجتمع واحتياجاته.
- تحدد رؤية العمليات التنفيذية بدقة، بالإضافة إلى أدوار الجهات المعنية ووضع معايير قياس الأداء.
- تساهم الرؤية في تطوير قدرات المؤسسات القطرية ودعم التعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص، وإتاحة مجال أوسع للمجتمع المدني لتحقيق نهضة شاملة لدولة قطر.

ويمكن تلخيص الرؤية القطرية للتنمية المستدامة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الرؤية القطرية للتنمية المستدامة 2004-2030.

فقرة المبادرة	التنفيذ	الجدول الزمني	الجهة المنفذة
السلام والأمن	● دعم قضايا التحرر الدولية.	نشاط مستمر	حكومة دولة قطر
الإطار المؤسسي	● الإطار العام للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. ● مراجعة التشريعات والقوانين البيئية ومدى ملاءمتها في تحقيق التنمية المستدامة. ● إعداد رؤية مستقبلية لدولة قطر حتى عام 2030.	نشاط مستمر	- وزارة البيئة - مجلس التخطيط.
الحد من الفقر	● برنامج المساعدات الدائمة والمقطوعة. ● برنامج دعم الأسر المحتاجة. ● مشروع الأسرة العصرية والمشروعات الصغيرة. ● صندوق دعم تنمية دول الجنوب وتقديم المساعدات. ● مشروع تأسيس صندوق تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في التنمية. ● صندوق دعم وتنمية المساعدات الإنسانية وتقديمها للدول الفقيرة.	نشاط مستمر	- صندوق الزكاة. - جمعيات قطر الخيرية. - دار الإنماء. - حكومة دولة قطر.
التعليم والتوعية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا	● مبادرة التعليم لمرحلة جديدة. ● الخطة التطويرية لجامعة قطر. ● مشروع إستراتيجية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ● مشروع واحة العلوم والتكنولوجيا. ● الحكومة الإلكترونية. ● إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ● عقد مؤتمرات عالمية	نشاط مستمر) 2004- (2030	- المجلس الأعلى . - جامعة قطر . - مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. - الحكومة. - المجلس الأعلى للاتصالات.

المصدر: المجلس الأعلى للتعليم القطري، مرجع سابق ذكره، ص70.

II. 4- الآثار الاقتصادية لمشروع التنمية المستدامة

كما ذكرنا في الجزء الأول من المداخله فإن للتنمية المستدامة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وبالتالي فإن الآثار المترتبة عن التنمية المستدامة لها آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية وسنعرض تلك الآثار في دولة قطر.

II. 1.4- الآثار الاقتصادية لمشروع التنمية المستدامة (2004-2030) في قطر: أثر تراجع أسعار النفط خلال السنوات الماضية

في معدلات النمو المحققة بالأسعار الثابتة، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 2013 نحو 3.6% و 2.9% عام 2015 و 2.2% عام 2016 وبالرغم من ذلك فقد حققت دولة قطر الإنجازات التالية في مجال التنمية المستدامة في الجوانب الاقتصادية:¹³

- أحرزت دولة قطر المرتبة الثامنة دوليا في مؤشر الأداء الاقتصادي من بين 63 دولة عام 2017 في ترتيب التنافسية للكتاب السنوي الدولي للتنافسية الصادر عن معهد التنمية الإدارية، كما حققت القيمة (73.1) في مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2017 الصادر عن مؤسسة هيريتج.

- الإطلاق الرسمي لأنشطة جهاز قطر للمشاريع المتوسطة والصغيرة (قطر للمشاريع) والذي تم دمجها في مرحلة لاحقة مع بنك قطر للتنمية، حيث قامت الدولة بزيادة رأس مال بنك قطر للتنمية إلى عشرة مليارات ريال من أجل تقديم مزيد من الخدمات والمنتجات للقطاع الخاص.
- صدور قانون المشتريات الحكومية الجديد عام 2015 وبدأ العمل بها في شهر جوان 2016.
- تأسيس حاضنة للمشاريع القائمة على المعرفة في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا.
- اعتماد إستراتيجية المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتنفيذ عدد من الإستراتيجيات والخطط الفرعية التفصيلية الواردة فيها بهدف رفع جاهزية قطاع الاتصالات والمعلومات.
- تنفيذ إستراتيجية هيئة مركز قطر للمال وتوسيع أنشطة أكاديمية قطر للمال والأعمال حيث نجحت الهيئة في جذب عدد كبير من الشركات العاملة في قطاع التمويل للتسجيل لديها التي وصل عددها إلى 307 شركة مرخصة حتى شهر جوان 2016.
- تم إنشاء شركة اقتصادية (مناطق) التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة للإشراف على كل ما يتعلق بالمناطق الاقتصادية الخاصة في دولة قطر، وشهد انطلاق المنطقة الاقتصادية الأولى في منطقة (بوفنتاس) بمساحة 4 كم²، والثانية في منطقة (أم الحول) عام 2015 بمساحة قدرها 34 كم²، والثالثة في (الكرعانة) والتي افتتحت سنة 2018.
- تنويع الاقتصاد القطري وتعزيز قاعدته الإنتاجية وتنويع مصادر دخله (تنويع محفظة الاستثمارات في الأصول الخارجية المملوكة للدولة والعوائد المتأتية عنها) وتمكين القطاع الخاص من المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات المحلية الأجنبية واستدامة الموارد المتاحة والحفاظ عليها.

II. 2.4- الآثار الاجتماعية لمشروع التنمية المستدامة (2004-2030) في قطر: سعت قطر لتحقيق التنمية المستدامة في الجوانب

الاجتماعية وذلك من خلال مخطط التنمية المستدامة (2020-2030)، حيث تلتخص جوانب التنمية المستدامة في جوانبها الاجتماعية من خلال العناصر التالية:¹⁴

أ- القضاء على الفقر بجميع أشكاله: تبنت دولة قطر نهج التنمية المستدامة من خلال وضع رؤية 2030 كخارطة طريق لاستراتيجيات التنمية متوسطة المدى والمركزة على التنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية والبيئية، وقد سعت رؤية قطر إلى وضع إطار للتنمية بقدر الإمكان مع الأهداف، أهمها الحد من ظاهرة الفقر والقضاء عليها بالاشتراك مع البنك الدولي وبمشاركة واسعة من الخبراء .

ووفق لتعريف البنك الدولي والأمم المتحدة لخط الفقر المدقع هو انه ما يعادل إنفاق 1 دولار في اليوم وكذلك دولارين يوميا وهذا ما لا ينطبق فعليا على قطر.

أما خط الفقر النسبي فري قطر فقد تم إعداد دراسة قياس مستوى المعيشة في قطر استنادا إلى نتائج مسح إنفاق ودخل الأسرة 2012-2013، حيث تبين أن خط الفقر النسبي للقطريين بـ 3.514 ريالاً شهرياً وبالتالي فإن الفرد الذي يعيش في أسرة قطرية يقل استهلاكها المكافئ عن 3.514 ريالاً شهرياً فهو فرد يتمتع بمستوى معيشي منخفض، وبلغ الحد الفاصل للدخل المحدود باستخدام الدخل المكافئ بـ 5.375 ريالاً للقطريين.

ولا يوجد أي قطري دخله أقل من 1.25 دولار أمريكي (معدل القوة الشرائية) في اليوم، كذلك لا يوجد قطري يستهلك أقل من 2 دولار.

استهدفت الإستراتيجية الوطنية لدولة قطر 2011-2030 معالجة قضايا الفقر من منظور وقائي وحائي في إطار تنموي شامل يربط بين الحماية والوقاية من الفقر، وخلق بيئة تمكينية لإدماج المجموعات الضعيفة، وتوسيع المشاركة المجتمعية في تنفيذ مبادرات وبرامج التنمية المستدامة وقد التزمت الإستراتيجية ببناء نظام للحماية الاجتماعية يعمل على توفير حياة اجتماعية كريمة للمواطنين ويضمن مساهماتهم المجتمعية من خلال بناء نظام للحماية الاجتماعية لتحقيق ثلاثة نتائج قطاعية واسعة هي:

- إرساء نظام حماية اجتماعية متكامل: أوضح تقرير مراجعة منتصف المدة الإستراتيجية الوطنية والبيانات المحدثة بالنسبة لإرساء نظام للحماية الاجتماعية ما يلي:

- ارتفع الدخل الحقيقي للأسرة المعيشية لأكثر من الضعف وارتفع عدد القطريين المشاركين في برنامج الأسر المنتجة من 220 أسرة عام 2008 إلى 587 عام 2012.
- تقلصت فروق الدخل بين الأسر المعيشية القطرية على مر الزمن، حيث بلغ معامل جيني والقائم على الدخل المعادل 0.273 في عام 2013/2012 مقارنة مع 0.293 في عام 2007/2006، كما ظل معدل فقر الدخل النسبي دون تغيير إلى حد كبير مع مرور الزمن وتشير البيانات المحدثة إلى ارتفاع الإنفاق العام على الإعانات الاجتماعية كنسبة من الناتج الإجمالي من 0.5% عام 2008 إلى 0.4% عام 2015.
- تشير بيانات وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية القطرية إلى ارتفاع إعانات الضمان الاجتماعي بنسبة 200% عام 2014 مقارنة بعام 2013 وارتفع عدد المنتفعين من الإعانات إلى الضعف بين عام 2007 وعام 2015.

- بناء بيئة تمكينية لإدماج المجموعات الضعيفة في المجتمع وفي قوة العمل: يشير تقرير منتصف المدة إلى أن قطر خطط خطوات كبيرة نحو تعزيز حقوق المجموعات الضعيفة وإدماجهم في المجتمع وفي قوة العمل وخاصة في مجال التوظيف والتعليم، ومن أهم الإنجازات في هذا الشأن:

- تخطى عدد الأسر المنتجة هدف إستراتيجية التنمية القطرية المحددة بزيادة 50% من 200 أسرة عام 2008 إلى 587 أسرة ونسبة تقارب 200% في عام 2012.
- تم إحراز تقدم في تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم والوسائل التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم وخاصة في مجالات التعليم والتوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة تظل أقل من عموم السكان وبالإمكان تحقيق نتائج أفضل إذا ما تم تطبيق القانون الحالي والذي ينص على ألا يقل معدل توظيف ذوي الإعاقة عن 2%.

- توسيع قاعدة المشاركة من خلال بناء الشركات الذكية: تم القيام بخطوات ميدانية لتطوير إطار الشركات مثل امتلاك بعض المؤسسات لشهادة الإيزو حول المسؤولية وتنظيم عدد من المؤتمرات حول الحماية الاجتماعية، حيث شهدت الفترة ما بين 2011-2016 تعاظما لدور منظمات المجتمع المدني في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية وكذلك المؤسسات.

ب- حق المجتمع القطري التمتع بالصحة: حددت الإستراتيجية الخاصة بقطاع الصحة (2017-2022) نتيجة رئيسية تدور حول استدامة الرعاية الصحية وتحسينها لسكان قطر وتلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، والواقع يظهر أن هذه الإستراتيجية قد حققت عددا من الإنجازات المهمة على صعيد تطوير قطاع الصحة أهمها ما يلي:

- تعزيز حوكمة نظام الرعاية الصحية وبناء نظام أكثر توازنا من خلال زيادة فرص الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية وإلى المراكز المجتمعية، وترخيص جميع العاملين في الرعاية الصحية في القطاع الخاص عبر المجلس القطري للتخصصات الصحية وتعزيز التكامل بين الجهات العامة والخاصة التي تقدم الخدمات الصحية، وإحراز تقدم على صعيد خطة بناء قوة عمل فاعلة وتعزيز تدريب العاملين الصحيين.
- وفي مجال الرعاية الوقائية، تطورت وسائل الكشف المبكر عن الأمراض وتراجعت معدلات الوفيات لمن تجاوزوا سن الستين والمرتبطة بأمراض السكري والقلب والأوعية الدموية، وتم تشجيع الجمهور على ممارسة سلوكيات صحية، وتحسين الشفافية على صعيد حقوق المرضى ومسؤولياتهم.
- أما في مجال الرعاية العلاجية فقد تم تطوير خدمات رعاية الحالات الطارئة والمستعجلة وإفتتاح 6 مراكز جديدة للرعاية الصحية الأولية وإفتتاح أول مركز لخدمات الصحة النفسية المجتمعية في نوفمبر 2014، والجدول الموالي يوضح تطور عدد المستشفيات ما بين 2010 و 2016.

الجدول رقم (02): الرؤية القطرية للتنمية المستدامة 2004-2030.

البيان	القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المستشفيات	حكومي	6	7	9	9	9	10	10
	خاص	4	4	4	4	4	4	4
	المجموع	10	11	13	13	13	14	14
المراكز الصحية	-	22	23	23	21	21	22	23

المصدر: فيروز زروخي وآخرون، تطلعات قطر لتحقيق تنمية إجتماعية مستدامة رؤية 2030، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: دراسات اقتصادية، العدد 37، أبريل 2019، ص 232

(بتصرف).

- تم تعميم برنامج (نحن أطفال أصحاء) وبرنامج (الصحة في مكان العمل) وإنشاء 5 عيادات للإفلاج عن التدخين مطلع عام 2015، والحد من مخاطر زواج الأقارب، والتوسع في بناء المستشفيات التخصصية.
- **ج- ضمان التعليم الجيد للجميع:** حرصت دولة قطر على توفير التعليم لكافة الأطفال على أرضها وقد تمثل ذلك في مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تم إتخاذها، فقد نص الدستور القطري في المادتين (25) و (49) على أن التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه وتسعى لنشره وتعميمه، وأن التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية وبجانية التعليم العام وفقا لتنظيم والقوانين المعمول بها في الدولة.
- أكدت رؤية قطر 2030 على الانتقال إلى اقتصاد معرفي ومتنوع وتنافسي بوصفه عنصر تمكين للتقدم الاجتماعي وقاطرة للتحويل الفردي الاقتصادي وتتطلع إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب إلى تأسيس نظام تعليمي رفيع المستوى يجمع بين الجودة وسهولة الوصول والكفاءة والفعالية والتنوع وتعدد الخيارات ومن أهم إنجازات إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب ما يلي:¹⁵
- وضع الإطار العام للمؤهلات.
- وضع أنظمة ضمان جودة التعليم العالي بما في ذلك الموافقة على إنشاء مكتب المؤهلات والاعتماد.
- تطوير إطار شامل للمناهج الدراسية مخصص للمدارس الحكومية، يسمح هذا الإطار بوضع مناهج دراسية أكثر توازنا، ويراعي الفروق الفردية بشكل أكبر ضمن عمليات التعلم.
- التوسع في فتح فروع للجامعات العالمية، داخل الدولة من خلال مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وإنشاء كلية المجتمع لتنويع التعليم الجامعي.
- تأسيس مركز التدريب والتطوير التربوي وذلك بغية توسيع وتحسين جودة فرص التطوير المهني المقدمة للمعلمين وقادة المدارس.
- افتتاح أول مركز للطفولة المبكرة (مركز بدايات) بتمويل حكومي.
- إنشاء إدارة الطفولة المبكرة وإدارة التربية الخاصة ورعاية الموهوبين.
- ارتفاع نسب التحاق القطريين بمؤسسات التعليم العالي.

توفير خدمات للطلاب ذوي الإعاقات كافتتاح مركز رؤى في أبريل 2015، من أجل تقييمات تعليمية للطلاب، وافتتاح أول روضة أطفال مخصصة للطلاب المحتاجين للدعم التعليمي الإضافي في شهر سبتمبر من عام 2015

IV- الخلاصة:

- من خلال هذه الدراسة التي حاولنا فيها دراسة الرؤية الإستراتيجية للتنمية المستدامة من خلال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لدولة قطر ورؤيتها للتنمية المستدامة حتى عام 2030 ، حيث أنها تعد من بين الدول النامية الرائدة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الكلي وفي جميع المجالات، ومن خلال الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج نوجزها في العناصر التالية:
- تشمل التنمية المستدامة أربعة أبعاد رئيسية تتمثل فيما المجالات الاقتصادية والاجتماعية إضافة للمجالات البيئية والتكنولوجية، حيث تتكامل وتداخل هذه الأبعاد لتشكيل ما يعرف بالتنمية المستدامة والتي تعني حق الأجيال القادمة في الثروة مع تحقيق الرفاهية للأجيال الحالية.
- تتجلى رؤية قطر للتنمية المستدامة في المجال الاقتصادي في تنوع الاقتصاد وعدم الاعتماد كلياً على عوائد البترول والغاز، حيث تسعى من خلال إنشاء هيئات وطنية مثل جهاز قطر للمشاريع المتوسطة والصغيرة وكذلك وإنشاء المناطق الصغيرة إلى تنوع الاقتصاد بإتباع سياسات تنوع المنتجات .
- سعت قطر لتحقيق التنمية المستدامة في الجوانب الاجتماعية وذلك من خلال مخطط التنمية المستدامة (2002-2030)، حيث قامت بانتهاج إستراتيجية تهدف القضاء على مظاهر الفقر من خلال الرفع من الدخل الفردي (3.514 ريال)، إضافة للاهتمام بالصحة وزيادة عدد العيادات والمستشفيات العامة الخاصة، والمؤشر الثالث هو التعليم حيث تهدف السياسة العامة لدولة قطر لضمان التعليم الجيد لجميع القطريين.
- وفي ختام هذه الدراسة يمكن الإستفادة من التجربة القطرية في الجزائر وتطبيقها، نظراً لأن هناك العديد من عوامل التشابه بين البلدين، لوجود تشابه كبير في العوامل البيئية والاجتماعية (نفس العادات واللغة والتقاليد والدين)، وكذلك الاقتصادية من خلال اعتمادها على عوائد البترول والغاز بدرجة أساسية.

- الإحالات والمراجع :

1. مقدم عبرات وعبد القادر بلخضر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، المجلد 7/ العدد 7، أبريل 2007، ص 297
2. محمد بوهرة وعمر بن سديرة، الإستثمار الأجنبي كإستراتيجية للتنمية المستدامة: حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية الإقتصاد جامعة سطيف، يومي 08/07 أبريل 2008، ص 297
3. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2002، ص 113.
4. عامر طراف، المسؤولية الدولية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص 110.
5. نفس المرجع السابق، ص 107.
6. عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة، دار صفاء، عمان، 2007، ص 19
7. عيسى يسري، البيئة والتنمية المستدامة (قضايا وتحديات وحلول)، البيطاش للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 467
8. المجلس الأعلى للتعليم بقطر/ على الموقع: www.w.qatar.cde.8.bdf، بتاريخ 2019/8/8 على الساعة 15.00، ص 63
9. نفس المرجع السابق، ص 66-67.
10. نفس المرجع السابق، ص 68-69.
11. سعد خليل محمد، التنمية المستدامة في الدول العربية بين النظرية والتطبيق، دار أفاق للعلوم، الكويت، 2018، ص 124-125
12. نفس المرجع السابق، ص 142.
13. التنمية المستدامة في قطر، على الموقع: www.mdps.gov.qa، تاريخ الإطلاع : 2019/09/12، على الساعة 10.00 ، ص ص 18-20.
14. نفس المرجع السابق، ص ص 22-26.
15. فيروز زروخي وآخرون، تطلعات قطر لتحقيق تنمية إجتماعية مستدامة رؤية 2030، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: دراسات اقتصادية، العدد 37 ، أبريل 2019، ص ص 235-237.